التعليق الرضوى

على

حاشية الخيالى

على شرح العقائد النسفية





اعلیٰ حضرت عظیم البرکت مجدد دین وملت

امام احمد رضا خان نور اللہ مرقدہ



التعليق الرضوى علي حاشية الخيالى

علي شرح العقائد النسفية

1_ قوله (ويجوز رفعهما): ويجوز نصبهما علي انهما مفعولا اعنى محذوفٍ ۱۲.

2_ قوله (محل من الإعراب): بأن تقع الجملة مقولة القول مثلاً وتعطف الأخرى عليه ۱۲.

3_ قوله (اللهم إلا أن يحمل): ناظر الى الإستدراك

4_ قوله (...... او الثانى): لقول الشر فيما بعد العلم المتعلق بالأولى و بالثانية فإن تعلق العلم بالنسبة ظاهر اما إذا أريد بالحكم الإدراكُ فحينئذ يجعل العلان عبارة عن المسائل او الملكة لصحةِ أن يقال أنّ لهما تعلقا بالإدراك لا عبارة عن الإدراك لإحتمال قولك"الإدراك" المتعلقَ بالإدراك ۱۲.

5_ قوله (الامر ظ): فإنّ النسبة و إدراكَ وقوعها لكليهما علاقةٌ مّا بالإعتقاد كما بالمعتقدات فلا حاجة الي التأويل الآتى ۱۲.

6_ قوله (قلت المعرف ههنا): اى: فكان الحاصل أن الفقه مسائل مدلّلة تفيد معرفة الأحكام، أقول : نفس المسائل لاتفيد إنما المفيد معرفتهما كما يدل عليه قوله" طالعها و وقف عليها"، و الأحكام هي المسائل فآل الكلام الى أن معرفة المسائل تفيد معرفة المسائل ۱۲.

7_ قوله (أن تقول الفقه هو الأحكام الكلية): الظاهر أن المراد بالحكم الإدراكُ كما يدل عليه قوله"فإن علم وجوب الصلاة الخ" فالحاصل أن معرفة المسائل الكلية تفيد معرفة الأحكام الجزئية فكان المعرف على هذا هو المعرفة دون المسائل ١٢.

8_ قوله (قديقال التغاير الاعتباري): هذا تسليم لإن المعرف معرفة الأحكام وأن الأحكام هي الكلية فى الحد و المحدود لكن التغاير الاعتباري كافٍ فى الإفادة .... فى إبداء ذلك لتغايرعنهم من لم يتعرض له و اعرض عنه و منهم من اعترض بأنا لا نجد ههنا مغايرا فالتغاير فى علم زيد وصفه الكمال و منهم من وفق فمال الى الفرق بإعتبار القيام بالعالم و بإعتبار نفس الذات فالمعرفة بإعتبار الأول مفيدة و بالثانى مفادة ثم رده بأن المعرفة إنما تكون معرفة بعد القيام بالعالم فإن مرتبته القيام هكذا وقع القيل و القال ، و أقول : الفرق عندى أن المحدود المعرفة الحقيقية وهو العلم بمعنى ما به الإنكشاف و الموقوفة فى الحد بالمعنى المصدري أعنى: ألإنكشاف المعبر عنه بِ دانِستَن و معلوم أن ما به الإنكشاف مفيد للإنكشاف فهذا التغاير الحقيقي مُغنٍ عما تجشم الخيالى١٢.

9_ قوله (الكلام أعنى ..): أقول: أنت خبير أنه هو الكلام فى الجوابين الآخرين لاسيما الجواب الثالث على أن المعرف هو المعرفة و معلوم أن المعرفة أيضاً لاتدوّن فهذا الإباء لايختص بجعل المعرف بمعنى ....١٢.

10_ قوله (بالإستدلال): اي: التحصيل بالكسب و النظر ١٢.

١١_ قوله (و معرفته العقائد): أقول:و لكن يبقى هذا الإباء المذكور الناشى عن لفظ التدوين و الترتيب فإن المعرفة لاتدوّن و لعله الى هذا اشار بقوله" وأن التزم " ١٢.

١١_ قوله(و ينصرف عند الإطلاق) : أقول : هذا شيء مشى المحشى عليه ههنا و فيما يأتى و فيه التزام أن حسن [رحمه الله] يقول بقول حسن الخوارج وحاشاه من ذلك و إنما اراد بالنفاق النفاق العملي و تقسيمه الى الاعتقادي و العملي ثابت بالحديث كما بيناه فى .... انباء الحذاق ثم رأيته_ رحمه الله تعالى_ نبه عليه فى المهنية ١٢.

١٢_ قوله (فى جميع المسائل): أي : كل واحد واحد١٢.

١٣_ قوله (ذلك الشي اذ الماهية): أنت تعلم أن لا ريب في كونها مجعولة و ورود الجعل عليها بالذات وهو الجعل البسيط الحق الحقيق بالقبول نعم لحون الماهية ماهيته ليس مجعولا و ارادة هذا المعنى من اللفظ ارادة الفرس من النار كما لايخفى١٢.

١٤_ قوله (احدهما للموصول): أي الاطر ١٢.

١٥_ قوله (بطريق التعريف): فإن هذا بيان حكم العرضي فيستفاد حكم الذاتي لا تعريفه و الحكم يجوز أن يوجد فى غيره١٢.

١٦_ قوله (بطريق الاخطار بالبال): أما حصل تصور الملزوم مقصود فلا يلزمه تصور اللازم ١٢.

١٧_ قوله (الامكان العام): هذا إذا أريد سلب الضرورة عن الموافق دون المخالف١٢.

١٨_ قوله (الكنه مع العرضي): فإن الحاصل أنه يجوز التصور منفكاً عنه و غير منفكٍ ١٢.

١٩_ قوله (بدونه لا بالنسبة): فيكون حاصل الامكان الخاص أن التصور بدونه غير تصور بذاته كلاهما جائز فلايلزم جواز التصور به لجواز أن يكون عدم التصور بدونه بانعدام التصور .... لا بوجود التصور به ١٢.

٢٠_ قوله (الموجودات): يعنى: الخارجية إذ لا وجود ذهنيا عندهم و النسبة ليست بل ههنا من الانتزاعيات المقدمة ١٢.

٢١_ قوله (الموجودات): يعنى: الخارجية كما قدمنا و النفي ليس منها فلهم اختيار الشق الآخر و لا يلزم الخلف ١٢.

٢٢_ قوله (لا يقال): فى الجواب عن التوهم ١٢.

٢٣_ قوله (و هو بمعنى الموجود) : فاختيار الشق الأخير تسليم لكون النفي من الموجودات الخارجية فلزم الخلف ١٢.

٢٤_ قوله (بمعناه) بدليل ما لزم فى الشق الأول ١٢.

٢٥_ قوله (و عدم الاحتمال صفة لمتعلقة): أى : أن متعلق التميز لايحتمل نقيض التميز ١٢.

٢٦_ قوله (التميز فى التصورات) : أقول فيه: أن التميز إن أريد به المعنى المصدري فليس شيء من الصورة و الحكم تميزاً بهذا المعنى و إن أريد به ما به التميز فلانعنى بالعلم إلا هذا فإن العلم هو الذى به الإنكشاف لا ما يوجب شيأ به الإنكشاف فافهم ١٢.

٢٧_ قوله (و متعلقه ...): فيكون حاصل العلم التصورى انه صفة توجب صورة كالحيوان الناطق مثلاً لايحتمل متعلق تلك الصورة _كالإنسان _ نقيضَهما _ كالحيوان الناطق ، و حاصل العلم التصديقي صفة توجب حكماً أى إثباتا و نفياً كقولك: زيد قائم مثلاً لا يحتمل متعلق ذلك الحكم كزيد و قائم نقيضه كزيد ليس بقائم ١٢.

٢٨_ قوله (عن الحواس مشكل): فإن ادركه حينئذ على وجه جزئي لا شك و ليس باحساس للغيبة فلزم أن يكون المأخوذ على الوجه الجزئي معنًى أو لايختص العلم بالمعانى و لانقول بالحواس الباطنية ١٢.

٢٩_ قوله (هي الصورة) : كالحيوان الناطق ١٢.

٣٠_ قوله (على أن بناء شئ على شئ): أقول فيه: أن الحكم إذا كان حاصلاً على تقدير وجود شيء و عدمه جميعاً لايقال أنه مبنى عليه إلا أن يقال أن عدم النقيض يصح أن يترتب عليه هذا الحكم و إن كان له مبنى آخر اعم ١٢.

٣١_ قوله (المذكور هو الشبح): أي السواء المرئي ١٢.

٣٢_ قوله (اللهم إلا أن يكتفي): عندى انها وجه التضعيف لانه يساوى النبي على هذا فإن لكل نبي معه كتاب و لو لم تنزل عليه إذ هم بُعثوا لتبليغ الأحكام و اذ ليس معه كتاب و لا انزل عليه فمن أين يبلغ الأحكام فافهم ١٢.

٣٣_ قوله (معجزات حقيقية): أقول: فعلى هذا لابد من اخراجها مع دخول كرامة اتى بها الولي لإظهار صدق نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢.

٣٣_ قوله (وأن لايتوصل): قلت : هذا على مذهب المتكلمين فإن علم المدلول بالدليل عادي عندهم فيجوز التخلف ١٢.

٣٤_ قوله (إمكانا عاما من جانب الوجود): فيستقيم على مذهب الفلاسفة ١٢.

٣٥_ قوله (العالم بالوضع): أقول: تخصيص العالم ينافى الإستلزام الموجب لعدم التخلف مع أن إستلزام اللفظ إنما هو بواسطة لا لذاته ١٢.

٣٦_ قوله (نحدس منها): إذ لابد للحدس من مبادى ينتقل منها الى المطلوب من دون فكر و تلك المبادى هي المقدمات ١٢.

٣٧_ قوله (على التعريف الثانى): أقول: فى ورود الثانى على الثانى عندى خفاء فإن التاليف هو الترتيب و الحدس خالٍ عنه و إنما فيه التألف و الترتب فافهم ١٢.

٣٨_ قوله (للمقدمات): أن العلم فى الثالث بمعنى التصديق فلم يكن شاملاً لها بل مختصاً بها فبَيْنه و بين الأول _ على ما أخذ الشارح _ تباين ١٢.

٣٩_ قوله (والصواب): أقول : ولكن على هذا الثالث يكون اخص منه ١٢.

٤٠_ قوله (تعميم الأول): لا تخالف قى الاصطلاح١٢.

٤١_ قوله (الخبر بديهيا): لجواز أن يكون هذا الخبر من عند نفسه لا على وجه التبليغ فلا يكون خبر الرسول من حيث أنه رسول فيحتاج الى دلائل العصمة ١٢.

٤٢_ قوله (ما بلغه الرسول): فإنه على هذا خبر الرسول من حيث أنه رسول ١٢.

٤٣_ قوله (صدقه بديهيا): لكونه من قضايا قياساتها معها ١٢.

٤٣_ قوله (يعم الثبات): و هو لو جاء الزوال لاحتمل النقض ١٢.

٤٤_ قوله (فيلغو ذكره): بخلاف ما ذكر عدم الاحتمال بعد الثبات ١٢.

٤٥_ قوله(و فيه ما فيه): قرره المولوي بأن التعميم عدم الاضمان بحيث يعم عدم الاحتمال فى نفس الأمر غير معقول لأن معناه إنما هو عدم التجويز العقلي لا ما يعمه و الامكان الذاتي و إلا لزم خروج العلوم العادية عن اليقينيات ، أقول : إنما يرد على زيادة قيد "عدم الاحتمال فى نفس الأمر" و قد زاد المحشى عبثا فان فائدته _ إن كان _ فاخراج الجهل المركب و هو خارج عن المقسم أعني الخبرَ الصادق ، و بالجمله فلايظهر لقوله "فيه ما فيه" وجه إلا أن يقال أن تخصيص عدم الاحتمال عند العالم بالحال لا قرينته عليه و فيه ما فيه و فإنه هو المتبادر من مثل الكلام فى مثل المقام ١٢.

٤٦_ قوله (بالجزم المطابق): أي: فبالمطابق يخرج الجهل و بالجزم الظن و يبقى التقليد فلايلغو ذكر الثابت وانت تعلم أن ذكر المطابق مستغنًى عنه فإن الكلام فى الخبر الصادق ،

فإن قلتَ الجزم هو عدم إحتمال النقيض عند العالم ، قلت :كلّا بل فى الحال ألا ترى أنك تقول كنت جازماً هكذا ثم عرض لي شك ١٢.

٤٧_ قوله (عن احدهما): أقول: هذا عجيب من العجب فإن اختلاف الحال بالحال و المآل إنما اعتر عند العالم ولامحذور معه لا فى نفسه ١٢.

٤٨_ قوله (بأن القرائن تنفك عن الخبر): قلت : الكلام فى الخبر المفيد للعلم ، و الخبر المحفوف بالقرائن إنما يكون مفيدا له مادام محفوفا بهما فلايتصور الانفكاك من الخبر المصدر للعلم هذا بحسب الواقع وإن أريد الانفكاك فى العلم فحاصل فى الدليل أيضاً كما لايخفى ١٢.

٤٩_ قوله (قلت وصف الشئ): العقل وصف قائم بالمدرك و وصف الشئ... الخ ١٢.

٥٠_ قوله (من المخالفين): كالسوفسطائية المخالفة حتى فى الضروريات و السمنية المخالفة فى النظريات الفلاسفية و بعض المخالفة فى الالٰهيات ١٢.

٥١_ قوله (هذا دليل بعض الفلاسفة): أقول : و لكن لايلائمه السوال و الجواب المذكوران له بعد هذا الشرح من أن الإفادة إن كان ضرورياً كان مجمعاً عليه أو نظرياً فيلزم الدور إن تم نفي إفادة النظر مطلقاً لايخفى من الالهيات ١٢.

٥٢_ قوله (المتسفة من الهندسيات): التى تكون مقدمات يسيرة منها اصو لايحتاج الى إثباتها ثم يبتنى عليها مسائل أخرى و على تلك المسائل أخرى و هكذا ١٢.

٥٣_ قوله (ههنا توجيه آخر): فى تقرير الدليل لو كان النظر مفيدا لكان الإفادة معلوماً لأنه غاية قصدت لفعل اراديّ و فيه أن الواجب تصور الغاية قيل الفعل لا التصديق بوجودها و لو بعد الترتب إذ ربما ترتب الغاية على فعل اراديّ و لا يطلع الفاعل على وجودها ١٢.

٥٤_ قوله (من نفس الحكم): أنت تعلم انه إنما يستفاد منه بعد تسليم أنه مفيد فالقول بإفادته مقدم على إثبات الإفادة و هو الدور ١٢.

٥٥_ قوله (و قد زيفه الشارح): فإن العلم شئ إنما يستفاد من العلم بشئ آخر إذ مفيد العلم ما لم يعلم ما لم يفدِ العلم فيكون إستفادة العلم بالحكم من العلم بالحكم ١٢.

٥٦_ قوله (و أنه دور): الدور توقف شئ على موقوف على ذلك الشئ و ليس ذلك ههنا ١٢.

٥٧_ قوله (ولاخلل فيه): أي اللازم فى زعم المجيب و ليس هو من قول الخيالي و الضمير راجعاً إلى الجواب كما زعم فإن الجواب محتمل لا شك ١٢.

٥٧_ قوله (تقرير الشارح): فإن الضروري ههنا واقع بمقابله الاكتساب و قد صرح الشارح بأن الضروري بمقابلة الكسبي بمعنى لا يتوقف على سبب و

قلت لكن الكسبي فى المتن واقع بمعنى الاستدلال لنفسيره بما ثبت بالإستدلال و قد صرح الشارح أن الضروري بمقابلة الاستدلال هو الذى لا يحتاج إلى النظر فاندفع هذا الايراد أن الاستيان فيما لعدم عن المنصف فافهم ١٢.

٥٨_ قوله (فلا يلزم): و الحدوث لا يوصف به المحال و المعدوم ١٢.

٥٩_ قوله (الحاصل): الموجود ١٢.

٦٠_ قوله (لا يكون إلا بالاسباب): فالضروري أيضاً إنما يكون بسبب و إن لم يكن بمباشرته ١٢.

٦١_ قوله (سترة الأسباب): لا ما بالاسباب ١٢.

٦٢_ قوله (الأسباب): لا ما بالاسباب ١٢.

٦٣_ قوله (فليس المقسم): فى قول البداية ثلاثة أسباب ١٢.

٦٤_ قوله (الأسباب المباشرة): أقول: لكن لايلائمه قول صاحب البداية:"نوعان ضروري يحصل باوّل النظر من غير تفكر "، فإنه يدل على حصوله بمباشرة النظر فافهم ١٢.

٦٥_ قوله (المباشرة): بل السبب المطلق ١٢.

٦٦_ قوله (بسبب مباشر): فيكون كسبيا مقابلا للضروري ثم يقسم الى الضروري و غيره ١٢.

٦٧ـ قوله (فلاتناقض): إذ يجوز أن يكون الضروري حاصلا بنظر العقل من دون مباشرة الأسباب ١٢.

٦٨ـ قوله (ادرجو ح): من الإدراج داخل كردن ١٢.

٦٩ـ قوله (و احدثت): حتى زعم بعضهم انها إنما حدثت لشدة تسخين الفلك الهواء المجاور له ولذا يزعمون أن النار اهليجى أو شبيهه ١٢.

٧٠ـ قوله (يصدق على المركب): فإن قيامه ليس بشئ خارج من ذاته مركب من جزئين احدهما قام بنفسه و الآخر بذلك الجزء فيكون قيام كلا الجزئين بذلك الجزء فيكون قيام المركب بجزء من ذاته لا شيء خارج من ذاته ١٢.

٧١ـ قوله (يتحد الثبوتان): أقول: لعل تحقيق المقام أن الوجود الرابطي له معنيان : معنى نسبي غير مستقل بالمفهومية ، والوجود الناعتى و وجود العرضي فى نفسه لاشك أنه معنى مستقل بالمفهومية فلا يكون عين الوجود الرابطي بالمعنى الأول لكن لا يغاير الوجود الناعتى قطعاً و هل يسوغ لعاقل أن يقول أن العرض وجد فى نفسه مستغنيا عن الموضوع ثم ارتبط به و صار نعتاً له محتاجاً له ١٢.

٧٢ـ قوله (يتحقق باربعة): أقول؛ أنت تعلم أنه لايحصل بهذا إلا مماس الخطوط الثلاثة .... ثلاث زوايا فحسب كما لا يخفى على من له تخيل صحيح ١٢.

٧٣_ قوله (و إن كان لفظيا): فى ....أن لفظ الجسم موضوع لغة عند البعض لما تركب من جزئين و عند الآخرين لغيره و هذا نزاع معنوي لا أن كلا اصطلح على ما شاء ١٢.

٧٤_ قوله (إحتمال جزء): من أجزاء العالم ١٢.

٧٥_ قوله (فى الجسم): فقال « وهو الجسم » ١٢.

٧٦_ قوله (الخط بالفعل): ولو مستديرا لأنه لو وجد خط مستدير بالفعل لكان الكرة منقسما الى نصفين فلم يكن كرة بل جسمين متلاصقين على اٰتية الكرة ١٢.

٧٧_ قوله (و لو غير متناهية): فيه أن وجود الغير المتناهى باللاتناهى الكمى ليس من الممكنات فلا يتم التقرير ١٢.

٧٨_ قوله (استمرار الأولى): و عدم زوالها ١٢.

٧٩_ قوله (إذ هي عبارة عن الممكن): هذا على طريقة المتكلمين ١٢.

٨٠_ قوله (أما لأنها): على طريقة الفلاسفة ١٢.

٨١_ قوله (ما فى الكتاب رأي الشارح): كما يشير اليه قوله « الأظهر » ١٢.

٨٢_ قوله (القصد الكامل): وهو قصد الله تعالى الغير المحتاج إلى آلة و سبب بل نفس القصد كافٍ فى الصدور فلايتخلف مقصد عنه فإن كان قديماً بخلاف المخلوق المحتاج الغير الكافى ١٢.

٨٣_ قوله (برهان التطبيق): أقول: بل يلزم وجود أمور غير متناهية بالفعل فى الازل فإن الكلام فى الشرط الموجود فى الازل مثل الكلام فى المشروط فافهم ١٢.

٨٤_ قوله (و الحق): أقول: ويرده آن الحدوث ١٢.

٨٥_ قوله (قلت جوازه): أقول: هذا بعينه ما اشار اليه الشارح بقوله « و ...... ما يجوز عدمه يمتنع قدمه » فكان هذا السوال و الجواب شرح ما اشار اليه الشارح رحمه الله ١٢.

٨٦_ قوله (الاعراض): سوى الحركة و السكون المثبت بهما حدوث الاعيان إذ لو كان المدلول حدوث الجميع حتى الحركة و السكون لكان مصادرة ١٢.

٨٧_ قوله (من تسليم المدعى): أقول : إنما لزم تسليم أن فى الوجود واجبا لا أنه هو الصانع و الجواب أن الصفة و كذا المجموع لما احتاجا الى الواجب كان المنتهى هو الجواب ١٢.

٨٨_ قوله (على المحدث بالذات): فإنه يحتاج إلى علته فلا يكون محدثا بالذات ١٢.

٨٩_ قوله (كلام انس): فإنه يفرق بين هذا الطريق و طريق الامكان و على هذا التقدير لا فرق بينهما ١٢.

٩٠_ قوله (و لايخفى عليك): المقصود منه بيان أن لا افتقار الى الابطال أيضاً فإن هذا الدليل يتم بمجرد الخروج المحدث عن الممكنات و بهذا القدر

لايبطل التسلسل حتى يكون اقامة دليل ينتج بطلانه بل يحتاج فيه إلى مقدمات أُخَر ١٢.

٩١ـ قوله (و إلا يلزم): أي: لو لم يكن طرفا بل تمامت السلسلة فيه لكان إنما ينادى بأن يكون هذا معلول علته و علته معلول علة أخرى و هكذا فيلزم أن يكون الواجب معلولا ١٢.

٩٢ـ قوله (و كلاهما باطلان): أقول : .... بطلانه فبطلان التوقفين اظهر فلا حاجة الى الإطالة فافهم ١٢.

٩٣ـ قوله (فإن مراتب الاعداد): أقول : يختلج ببال هذا الفقير الحقير أن برهان التطبيق إنما ينفى الوجود دون المعلومية إذ لا حجر فى العلم فيتعلق بالممتنعات أيضاً و المعلومية لا تقتضى الوجود و لاتنافى الامتناع و علم الواجب تبارك و تعالى ليس بحصول الصور و الله تعالى منزه عن أن يفتقر الى وجه يجعله مرآة ملاحظة ذى الوجه و إنما العلم صفة واحدة تعلقت بانفس المعلومات من دون توسط صورة أو وجه تعلّقا متنزها عن الكيف متعالياً عن إدراك العقول فانكشفت المعلومات لديه تبارك و تعالى فليس ههنا شئ سوى العلم الواحد الحقيقي لا الوجوه لعدم الاحتياج و لا ذواتها لعدم الامكان ففيم يجرى البرهان و إنما نشأ الاعتراض من قياس علمه تعالى على علومنا الناقصة المحتاجة الى الوجوه و الصور و ليس كذلك فافهم فإنه مزلة الاقدام ١٢.

٩٤_ قوله (لكن يرد على هذا أن الواجب موجب فى صفاته): هذا ليس بشئ .... و لا نسلم أن الله تعالى فاعل لصفاته ألا ترى الى قولهم « القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق » ، قال الفاضل عبدالحكيم : لايخفى أنه ليس بشئ لأنه إذا لم يكن مستندا الى ذاته تعالى يلزم تعدد الواجب لذاته إذ كل موجود لايخلو من أن يكون وجوده من ذاته أو من غيره فاذا انتفى الثانى تعين الأول و يلزم الوجوب ...الخ أقول : الواجب لذاته هو الغني المطلق و معلوم أن الصفات لا تقوم إلا بالذات فلم تكن واجبات لذواتها و التشقيق بين الوجود من ذاته و من غيره غير صحيح إن أريد الصدور فإن الشئ لايصدر من ذاته قط و غير مضر إن أريد الاقتضاء و بكون الشئ مقتضي شيء لايستلزم صدوره منه ألا ترى الزوجية مقتي نفس ذات الاربعة و ليست صادرة منها و لا مستندة اليها و هكذا حال لوازم كل ذات بالنسبة اليها إنما تستند إليه الذات نفسها حتى لو فرض بفرض أشنع المحالات أن ذات الله تعالى صادرة من غيره تبارك و تعالى لوجب أن تصدر صفاته أيضاً من ذلك الغير و الحاصل أن الصدور ممنوع و الاقتضاء مسلّم فلا ايجاب في الذات و لا وجوب في الصفات فافهم فإن البحث دقيق ١٢.

٩٥ _ قوله (والفرق بين ايجاب الصفة): أقول : الفرق واضح فانا إنما قلنا بالاختيار ههنا لانه من صفات الكمال و في نفيه يلزم النقص _ والعياذ بالله تعالي _ والأمر ينعكس في الصفات إن قلنا بصدورها عن الذات فإن معني الاختيار ههنا انه إن شاء كان عالماً و إن شاء كان جاهلاً و هكذا و هذه الشناعة لا اعظم منها ، فوجب القول بالايجاب و هذا نظير إثبات القدرة علي

جميع الممكنات لأنها صفة كمال و قصورها نقص مع سلبها عن الممتنعات لان القدرة عليها توجب النقائص و الشنائع كالتشريك و الجهل و غير ذلك فوجب التنزيه عنها و بالجملة فلا ضير في كون الشئ صفة كمال بالنسبة الى شيء و نقصانٍ بالنسبة [إلى] الآخر هكذا الايجاب الى الصفات و المخلوقات ، و أما ما قال الفاضل عبدالحكيم من« أن افاضته الوجود للممكنات خبر و كمال فيلزم أن يكون بطريق الايجاب » فاقول : فساده اظهر من أن يظهر فإن كلامنا فيما يلزم من انتفائه النقضان و إنما هو [من] الصفات الحقيقية كالعلم و القدرة و امثالهما ، أما التعلقات فهي و إن كانت خيرا و حسنا و ظهور صفة كمال لكنها ليست بكمالات في أنفسها و لايلزم من انتفائها النقصان و إلا لزمت محالات شتى : الاول: قدم العالم .... حتى الأشخاص و لا يقول به عاقل ، الثاني: تجدد الكمالات فى ذاته تعالى كل حين و آن إذ « كل يوم هو فى شأن »، الثالث: إستكماله تعالى بالغير ، الرابع: وجود غير المتناهى بالفعل إذ لو بقي من الممكنات شيء لم يفض الله عليه الوجود لزم النقص ــ و العياذ بالله تعالى ــ إلى غير ذلك من المحالات الجلية ، فافهم و تثبت ١٢.

٩٦ ــ قوله (لو فرض تعلق ارادته تعالى): أقول : هذا فرض محال و لا غروَ أن يستلزم محال محالا و صفات الله تعالى ليست بصادرة عنه و لا مخلوقة له فلا تتعلق الارادة بها وجودا و لا عدما ١٢.

٩٧ ــ قوله (على الامتناع بالغير): أقول : فيه نظر فإن الممتنع بالغير ممكن فلا يد من دخوله تحت القدرة و إلا لزم العجز و ما ذكر من حديث المعلول فحله أن عدم المعلول فى زمن وجود العلة ممتنع بالغير و الله تعالى قادر عليه

و شرط وجود العلة غير مقدر و لا ممتنع بالغير قبل بالذات لان المعلول المشروط بشرط وجود العلة .... بهذا الشرط لا يحتاج إلى استحالته الى النظر لامر خارج ، فافهم ١٢.

٩٨ _ قوله (ارادة أحد الالهين الخ): أجاب عنه بعض الفضلاء بأن عدم القدرة على الممكن الذاتي بناء على سد الغير طريق القدرة عليه عجز منافٍ للالوهية و لا شك أن عدم القدرة على اعدام المعلول الممكن الذاتي بواسطة وجود العلة التامة هي ليس بالعجز لتعجيز الغير إياه. انتهى ، وردّه الفاضل عبدالحكيم بأنه يلزم على هذا أن يكون الواجب قادرا على اعدام المعلول مع وجود العلته التامة دفعا للعجز و هذا يستلزم جواز تخلف المعلول عن علته التامة و هو خلاف مقرر القوم .

أقول : محل البحث ما إذا كانت العلة غير الله سبحنه و تعالى ــــ الباطل المفروض و ليس عندنا علة العالم جميعا إلا ارادة الله سبحنه و تعالى فعدم القدرة على اعدام مراده لا يستلزم العجز بعد ــــ الغير إياه و لو سلم أن شيئا يكون على شيء فلا بد من الاحتياج الى ارادة الحق سبحنه و تعالى فلا تتم العلة إلا بانضمام الارادة ــــــــ حينئذ أيضاً إنما ينشأ عن ضمه سبحانه و تعالى ارادته بايجاده فلا يأتي التعجيز عن الغير ، تبصر فإن القول نفيس ١٢.

٩٩ _ قوله (وهو لا يمكن فى صورة النقض): أي: لأن الذات مقدمة على الارادة ، أقول : يمكن قدم الارادة فلا يتقدم الذات عليها إلا بالذات وهو لا ينافى ــــ بحسب الزمان ، فتدبر. والله تعالى اعلم ١٢.

١٠٠ _ قوله (و كمال القدرة فى نفسها): أقول : تحرير الدليل أن الصدور إما بقدرة واحدة فيلزم الترجيح بلا مرجح أو بهما فإما أن يكون كل منهما كافيا فى الصدور فيلزم التوارد أو أحدهما غير كافٍ فيلزم القصور و على هذا التقرير لايرد اعتراض المحشي باختيار الشق الأول كما لا يخفى ١٢.

101_ قوله (لأن ذلك الوسط من جملة العالم): هذا دليل آخر لعدم الورود لا للتفريع فى قوله « فلا يرد» ١٢.

102 _ قوله (و كل قادر عالم): فإن القدرة تستلزم الارادة و الارادة العلم و العلم الحياة لكن ...... ذلك استدلاليا لا ضرورياً ١٢.

103_ قوله (الزائد أمر موجود): و إلا فإن كان النسب

٩٨ _ قوله (ارادة أحد الالهين الخ): أجاب عنه بعض الفضلاء بأن عدم القدرة على الممكن الذاتي بناء على سد الغير طريق القدرة عليه عجز منافٍ للالوهية و لا شك أن عدم القدرة على اعدام المعلول الممكن الذاتي بواسطة وجود العلة التامة هي ليس بالعجز لتعجيز الغير إياه. انتهى ، وردّه الفاضل عبدالحكيم بأنه يلزم على هذا أن يكون الواجب قادرا على اعدام المعلول مع وجود العلته التامة دفعا للعجز و هذا يستلزم جواز تخلف المعلول عن علته التامة و هو خلاف مقرر القوم .

أقول : محل البحث ما إذا كانت العلة غير الله سبحنه و تعالى ـــ الباطل المفروض و ليس عندنا علة العالم جميعا إلا ارادة الله سبحنه و تعالى فعدم القدرة على اعدام مراده لا يستلزم العجز بعد ـــ الغير إياه و لو سلم أن شيئا

يكون على شيء فلا بد من الاحتياج الى ارادة الحق سبحنه و تعالى فلا تتم العلة إلا بانضمام الارادة ـــــــــ حينئذ أيضاً إنما ينشأ عن ضمه سبحانه و تعالى ارادته بايجاده فلا يأتي التعجيز عن الغير ، تبصر فإن القول نفيس ١٢.

٩٩ ـ قوله (وهو لا يمكن فى صورة النقض): أي: لأن الذات مقدمة على الارادة ، أقول : يمكن قدم الارادة فلا يتقدم الذات عليها إلا بالذات وهو لا ينافى ـــ بحسب الزمان ، فتدبر. والله تعالى اعلم ١٢.

١٠٠ ـ قوله (و كمال القدرة فى نفسها): أقول : تحرير الدليل أن الصدور إما بقدرة واحدة فيلزم الترجيح بلا مرجح أو بهما فإما أن يكون كل منهما كافيا فى الصدور فيلزم التوارد أو أحدهما غير كافٍ فيلزم القصور و على هذا التقرير لايرد اعتراض المحشي باختيار الشق الأول كما لا يخفى ١٢.

101ـ قوله (لأن ذلك الوسط من جملة العالم): هذا دليل آخر لعدم الورود لا للتفريع فى قوله « فلا يرد» ١٢.

102 ـ قوله (و كل قادر عالم): فإن القدرة تستلزم الارادة و الارادة العلم و العلم الحياة لكن .... ذلك استدلاليا لا ضرورياً ١٢.

103ـ قوله (الزائد أمر موجود): و إلا فإن كان النسب ــــــــــــــ ١٢.

104ـ قوله (فليتامل): فإن مادة النقض يجب وجودها ١٢.

105ـ قوله (الانفكاك): [مِن] الجانبين ١٢.

106_ قوله (وجوده غير محله): مع عدم حجة الانفكاك بالمعني المذكور من الجانبين ١٢.

107_ قوله (عند المعتزلة): فلا يصح به الالزام على جعفر ١٢.

108_ قوله (النفسية): أقول : النفسية غير الاغيرية ، الكلام فى هذه لا فى تلك ١٢.

109_ قوله (للانكشاف العام): أقول : على هذا يلزم حدوث السمع و البصر لانهما على هذا عبارتان عن العلم من حيث التعلق بالمسموع و المبصر بعد حدوثه ١٢.

110_قوله (من تمسك به): أي: بهذا الايراد ١٢.

111_قوله (من المتحمل): أقول : يختلج ببالى أن ثبوت النزع إنما يتوقف على أن يثبت له تعالى كلام ينزله على رسله لارشاد سبله اعم من أن يكون صفة قائمة بذاته أو شيئا يوجده فى غيره كما يقوله المعتزلة فإنه سبحانه و تعالى إن لم يكن متكلما بنفسه و اوجد فى نفس جبريل الى الانبياء لتم أمر الشرع فالموقوف عليه الشرع هو هذا التقدير الاعم ١٢.

112_قوله (فى التلويح : الكلام): أقول : الكلام اللفظي موقوف على النفسي فلم يندفع ١٢.

113_قوله (يزيد به الصحة): فلايرد أن الاسماء توقيفية فصوق المعنى لاتستلزم صحة الاطلاق ١٢.

114_قوله (المنقول عنه): فإنه بعد النقل يصير المنقول عنه ..... فيجوز ١٢.

115_قوله (ان إثبات عدم ترتب الوضع): .... السند و هو كونه منقولا بانه يجب فيه تاخر الوضع و لم يثبت بعد ضوءكم بابطال المنع و هو أن يقيموا دليلا على المقصود و اثبتوا بالدليل كونه مشتركا و هذا لايمكن الا بعد إثبات عدم ترتب الوضع و إلا فليكن منقولا أو مرتجلا او غيرهما لا مشتركا (و إثبات ترتب الوضع فى الكلامين): أي: اللفظي و النفسي (مشكل لا ضرورة فى التزامه): هكذا افاد الاستاذ مدظله العالى و سنح لى ههنا عند التحرير شِبُهه و هو انه ينقلب على الجواب الأول أيضاً لعين هذا التقرير فإنه أيضاً ابطل السند و هو منقولية بانه يجب فيه هجر الأول و لم يثبت من اعتبار العلاقة و السند لم تكن مساوياً فلايكفيه ابطاله كما لايخفى، فتامل، ثم أقول : يحتمل أن يكون معناه هكذا : و فيه أن ما فعلتم ما من ابطال الدليل الذى اقامه المولوي ، قوله اعتبار العلامة على السندوي كونه منقولا لا يفى مطلوبكم فإن المنع و هو انه لا نسلم كونه مشتركا مع السندوي لم لا يجوز أن يكون منقولا باقٍ و له أن يقيم على سنده دليلاً آخر بانا لا نسلم اشتراكه لم لا يجوز نقله فإنه يجوز أن يكون بين الوضعين .... ١٢.

116_ قوله(وذلك الفرد الخاص): و ذلك الفرد قديم و كذلك النوع القديم فرد منه و لا يكون إطلاقه على سائر الافراد حقيقة لانه لم يوضع لها فلا يلزم أن يوصف كلامه بالحدوث أيضاً حقيقة ، هذا تقرير كلامه على حسب زعمه

و فيه أنه لا يكون المنزّل علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرآنا حقيقة لانه لم يوضع له و قد استشعر لذلك المحشى فقال فى المنهية : بل لا مخلص عنه إلا بأن يجعل مشتركا بين النوع و الفردين الخاصين ... الخ ، أقول : فحينئذ يلزم أن يوصف كلامه تعالى بحدوث أيضاً حقيقة على أنه بقي أن لا يكون ما نقرؤه قرآنا حقيقة فيجب أن يكون موضوعا لكل فرد و هو ما قد فرّ عنه و بالجملة وقع المحشى رحمه الله تعالى فى هذا الاضطراب لزعمه أن الفرد الموضوع بازاء النوع يكون إطلاقه [على] الفرد مجازا و هو باطل فإن إطلاق الانسان على زيد حقيقة قطعا فاندفع الايراد رأسا ١٢.

117_ قوله (إذ لا فرق إلا بترتب الاجزاء): أقول : ذلك فى التخييل التفصيلي التدريجي ، أما الإجمالي فلا لأنه آني و لا ترتب فى الآن ١٢.

118_ قوله (مسلّم و لا مانع عنه): أقول : بل المراد الجواز اللغوي و بطلانه ظاهر فإن الأسود من التضعيف بالسواد لا من يقدر عليه ١٢.

119_ قوله (المتصف .. البارى تعالى): لاينبغى إطلاق الاتصاف فإن الكلام من قبل مَن يقول بحدوث التكوين ١٢.

120_ قوله (الثانى أو بني الأمر على التغليب): أقول: بل و غير الثالث أيضاً لجريانه على كونه اعتباريا أيضاً فإن قلت : لايجرى لانا نختار الشق الأول و التسلسل فى الاعتبار يأت غير محال لانقطاعه لانقطاع الاعتبار قلت : كلّا فإن هذاالتسلسل فى جانب المبدء وهو محال فى الاعتبار يأت أيضاً لاستحالة تحقق هذا الاعتباري ما لم يتقدمه سائر المبادئ الغير المتناهية ١٢.

121_ قوله (بالنسبة الى نفس القدرة): أقول : كذلك يوجد بالنسبة الى نفس تلك الصفة فإن جاز تعلقها و بنفسها كما ذكر آنفا فليجز كذلك تعلق القدرة بنفسهما لكن فيه أنه يلزم على هذا اختيارية القدرة ١٢.

122_ قوله (باحتمال الواسطة): أقول : و مدفوع أيضاً لشهادة الفطرة السليمة فإن الفاعل المختار اكمل بداهة من الموجب و يستحيل أن يكون المخلوق اكمل من الخالق ١٢.

123_ قوله (إذ الخصم قائل به): و إنما النزاع فى الإمكان الوقوعي ، أقول: به الظاهر أن النزاع فى العقلي أيضاً ١٢.

124_ قوله (أن التحيز المطلق): أي: الاعم من كونه بالذات أو بالتبع ١٢.

125_ قوله (قلت : يجوز أن يشترط): أقول: هذا قد ردّه الشارح العلامة _رحمه الله تعالى _ بأن الأصل عدم الامتناع فلايثبت ما لم يثبت اشتراط بعض خواص الممكن أو وضع بعض خواص الواجب فمجرد الاحتمال لا يكفيكم ١٢.

126_ قوله (عن الطريق المذكور): الماشى على ايجاب أن يكون ذلك الأمر مشتركا فإن الوجوب لايثبت بالوقوع ١٢.

127_ قوله(بوجه باكمن): بتقديم الكاف ١٢.

128_ قوله(من وراء الجدار): أقول: معلوم أن إدراك الجزئيات العينية قبل احساسها إنما يكون على العمل وجه كلي حتى كان مفهوم واحب الوجود و

المعبود الحق و الواحد الأحد الحقيقي أيضاً عمليا فانكشاف التخشص لا سبيل اليه إلا بالاحساس ١٢.

129_ قوله (فلا إشكال اصلا): فانهم إذا ..... الايمان حتى يروا الله تعالى جهرة فقبل الرؤية كيف يؤمنوا بموسى بما بلغتهم عن الله تعالى و به ظهر ..... ما يخافة قال چلپی ١٢.

130_قوله (أن يقولوا نزاعها): أقول : النزاع فى الإحساس بحاسة البصر فإن سلموا انه يحس بها احساسا يخالف إحساس المخلوقات بالشرائط كان عين مذهبنا و آل النزاع الى تسمية رؤية أو علما ضروريا ١٢.

131_ قوله (الازلية): بخلاف الطارية لأنها بالارادة قطعا ١٢.

132_ قوله (فتعميم الارادة): الاعدام الاصلية ١٢.

133_ قوله (بالارادة): بل بعدم تعلق الارادة بالوجود ١٢.

134_ قوله(ما لم يشأ لم يكن): لما أن ما شاء أن لا يكون لم يكن ١٢.

135_ قوله (يتوجه السوال): المذكور من قبل ....١٢.

136_ قوله (الارادة عليهم): بخلافنا ١٢.

137_ قوله (مذهب الاستاذ): القائل بأن لقدرة العبد دخلا فى ايجاد الفعل و هي جزء المؤثر ١٢.

138_ قوله (مرجح فكون الاختيار): الحاصل العبد ١٢.

139_ قوله(وليس قبل تعلقها): أقول : المعية أيضا كافية من الاستحالة فإن ارادة الترك مع علم أنه لا يترك سفه و عبث يستحيل عليه تعالى ١٢.

140_ قوله (ارادة العبد فتامل): أقول : فإن قلنا الكلام فى افعاله تعالى فيما لايزال على أن تقدم العلم على الارادة المتقدمة على الفعل ضروري و لو لم يكن بالزمان ١٢.

141_ قوله (لأن يخلق الله تعالى): لان الاستطاعة عندنا مع الفعل ١٢.

142_ قوله (غير القصد): و متأخر عنه ١٢.

143_ قوله (ثم أن تقدم الشئ): جواب من استدل به على مغايرة القصدين ١٢.

144_ قوله (الشئ باعتبار ذاته): فههنا قصد واحد متقدم على القدرة بذاته و متأخر عنها بوصف كونه قصدا لاستعمالها ١٢.

145_ قوله (ذلك عند تحقق الموت): فالرمي متقدم على الموت بالذات و متأخر عنه بالوصف ١٢.

146_ قوله (فتامل): فإنه لاتأثير عندنا لغير الارادة الالٰهية و الفاعل أي العلة الفاعلية أي الموجد ليس إلا الله تعالى و لا يقال فيه أنه يتوقف تأثيره على شيء فالمراد بالتأثير هو الترتب العادي و بالفاعل العلة العادية فافهم ١٢.

147_ قوله (حتى يستحيل بدونها): أقول : وقوع الفعل بلا استطاعة مذهب الجبرية و هو باطل عندنا و إن كان الفعل يحمل عندنا بدونها أيضاً فلا حاجة الى جعل الكلام الزاميا ١٢.

148_ قوله (أنه اعرض عنه لسوء اختياره): أقول : إذا أخذ الاكل فى تفسيره لم يكن مجرد ما سيق إليه رزقا ١٢.

149_ قوله (و لم ياكل): أقول : هذا لا يذب على الأرض فلاتناوله الآية ١٢.

150_ قوله (...... للهداية): فانهم أيضاً لا غيرون الهداية بوحدان العبد أو تسميته مهتديا و إنما فردا الى ذلك من الاضل زعما منهم أن خلق القبيح قبيح ١٢.

151_ قوله (مع أن الاهتداء): قال المهتدى ليس إلا من وصل و إلا لكان الكل متدين ١٢.

152_ قوله (و لو سلم): أن الاصلح على ذلك التقدير أيضا هو عدم المغفرة ١٢.

153_ قوله (و لو سلم): أن كلام الزمحشري يدل على جواز ترك الاصلح لأجل الحكمة ١٢.

154_ قوله (ترك ما فيه الحكمة بخل و سفه): لقائل أن يقول بل استغناء أو تكبر و هو تعالٍ و تنفيذ قدرة كاملة شاملة و إظهار أن لا مكره عليه فافهم ١٢.

155_ قوله (النفاق كفر): و الحق فى الجواب أن المراد النفاق العملي ١٢.

156_ قوله (متعلق بمحذوف): أقول : يجوز تعلقه بدخل الجنة فلا حاجة الى الحذف ١٢.

157_ قوله (يحكم بشئ): الجواب الأول لا يحتاج إلى تعميم بخلاف الثانى ١٢.

158_ قوله (ما عدا الكفر): أي: جميع ما عدا الكفر ١٢.

159_ قوله (بالاجماع): فلا بد من التقييد ١٢.

160_ قوله (و التعليق بالاجتناب): أقول : هذا ليس بشئ فإن نفاذ الآية تعليق الوعد على الاجتناب و الوعد يستلزم الوجوب و الوجوب معلق عندهم على الاجتناب بلا ريب فافهم ١٢.

161_ قوله (لا تدل على انها): أقول : يا ليتك نظر الى قول الشارح يقتضى أن يوسموا بما نهيهم ...الخ ١٢.

162_ قوله (مبني هذا الاستدلال): أقول : مبناه على أن اللام للجنس إذ لا عهد و لا سياق للاستغراق إذ لا يمكن أن يصدر كل فرد من عمل صالح من

شخص واحد فحينئذ لا يضر الاستدلال بشمول العمل المتروك أيضاً كما لا يخفى ١٢.

163_ قوله (و جواز التفاوت): فى العذاب ١٢.

164_ قوله (بالشدة): للكافر ١٢.

165_ قوله (والضعف): للعاصى ١٢.

166_ قوله (لكنه غير مفيد ههنا): إذ لا يندفع به الخلود مع عدم الخلوص ١٢.

167_ قوله (من لك و من اتبعك): لان الفعل هو الأصل فى العمل فلا يحتاج إلى مقوّ ١٢.

168_ قوله (بدون الاذعان): أقول : كلا ، المتعين ليس بشئ فإن الجزم بشي غير الاذعان و التسليم قال تعالى « وَ جَحَدُوا بِها وَ استَيقَنَتها اَنفُسُهم ظُلمًا وَّ عُلُوًّا » [النمل : 14] و هذا هو شان السوفسطائى فالحق فى الجواب أن لا علم إلا متصور و الاذعان كيفية من لواحق الادراك فإن لم توجد كان العلم تصورا ساذجا و لو وجد معه ظن أو يقين هو التصديق و إلا تصور ١٢.

169_ قوله (أمر قطعي): لا إحتمال فيه لجانب الخلاف ١٢.

170_ قوله (هو التصديق): و الاكتفاء فى الايمان بأن نظن من بعض الظن ١٢.

171_ قوله (بالمعنى الاعم): الشامل للظن ١٢.

172_ قوله (بجميع اجزائه): و لا شك أن الظن لا يحصل إلا بالموصل التصديقي ١٢.

173_ قوله (غير معتد به و الايمان): هذا هو الحق الواضح و اشارة غير مسلمة ١٢.

174_ قوله (المؤمنين): الغير العقلاء ١٢.

175_ قوله (لما صرح): ضمنه معنى نص فعداه بعلى ١٢.

176_ قوله (من الايمان): بهذا القدر انتفى مذهب من جعل الاقرار جزءً و ثبت أن الايمان شيء فى القلب لا بل هو خصوص التصديق او شئ آخر مما فى القلب فلا خاتم الكلام بقوله " و أما أنه التصديق" ١٢.

177_ قوله (بحسبخصوص): فإنه فى اللغة التصديق بوجه ما ١٢.

178_ قوله (لكونه محل جزء الايمان): فإن معرفة الشئ إنما تكون بمعرفة جزئية ١٢.

179_ قوله (المعاصدة): فإنها على تقدير أن الوضع فى اللغة لمجرد التصديق اللساني تحكم قطعا بالنقل لحكمها بان الايمان الشرع .... ١٢.

180_ قوله (وضع الشرع): فاذا فرض تجرد اللفظ عن الوضع أو وضعه لمعنى آخر لم يكن التلفظ بصدقت ايمانا عندهم أيضاً ١٢.

181_ قوله (فبطل): وجه البطلان أن المعتبر الدلالة ..... لا وجود المدلول حقيقة ١٢.

182_ قوله (نعم لا اعتبار لها): أي: لمحترم الدلالة ١٢.

183_ قوله (عندهم أيضاً قالوا): بل لا بد من وجود المدلول ١٢.

184_ قوله (لا يقال): جوابا عن الكرامية ١٢.

185_ قوله (لعلهم): أي : الكرامية ١٢.

186_ قوله (على المصنف): فإن الاقرار عندهم لكن يحمل السقوط بالاعذار ١٢.

187_ قوله (خطابي): كالعظمة ١٢.

188_ قوله (و يكفى ... حجة): و الاحتمال الناشى عن غير دليل لا عبرة به ١٢.

189_ قوله (لم تتكثر): المتعلقات ١٢.

190_ قوله (من حيث ذواتها): كما فى زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١١.

191_ قوله (أو حصلت و عدم لا ينافى ذلك): فإن قيل : لا يجتمع ههنا عددان بل كلما حتى وجد حدث آخر فلا يوجد إلا واحد فاين الزيادة فى العدد فالجواب أن المراد زيادة اعداد حصلت و إن فنيت و (عدم البقاء لا ينافى ذلك) كما لا يخفى ١٢.

192_ قوله (طاعة): على الأول ١٢.

193_ قوله (أو واجب): على الثانى ١٢.

194_ قوله (كذلك فتدبر): أي: لا يخفى عنه واجب ١٢.

195_ قوله (يعتقد نقيضه): أقول : كون الشئ ضروريا بمعنى الوجوب و اللزوم و حصول النقيض فى بعض الأحيان إنما ينافى الضروري بالمعنى الثانى دون الأولى كما تشبيب الشباب و غيرهما ١٢.

196_ قوله (بتحصيل ذلك اختيارا): أقول : فيه التكليف و تحصيل الحاصل و الحق أن الحاصل أولا المتعلم و التكليف بالاذعان و هو غير العلم ١٢.

197_ قوله (كذلك لكثرة البيوت): يلبس معنى ما وجدنا فيها بيتا اصلا و غير بيت من المسلمين ١٢.

198_ قوله (و ليلائم كلمته): أقول : يجوز بفتح الميم و هو من قوله تعالى «[فَأَخۡرَجۡنَا] مَنۡ كَانَ فِيۡهَا مِنَ الۡمُؤۡمِنِيۡنَ ﴿٣٥﴾ »[الذاريات: 35] فإن الاخراج وارد على الناس دون البيت فلا بد من تقدير " اهل" و يجوز بكسر الميم و هو من قوله تعالى « مِّنَ الۡمُسۡلِمِيۡنَ »[الذاريات:36] فإن من المسلمين اهل بيت لا البيت ١٢.

199_ قوله (عن توجيه الكلام): كلام السائل ١٢.

200_ قوله (من الاجماع): على أن نفس ...... التصديق لا تقبل التشكيك ١٢.

201_ قوله (السقوط): فى بعض الأحيان ١٢.

202_ قوله (عن هذا التوجيه): إذ الإشارة فيه إلى الوجوب اصلا ١٢.

203_ قوله (لا يناسب سوق هذا المقام): فإن الكلام فى كون الارسال من حيث هو هو رحمة ١٢.

204_ قوله (من حيث انه): على هذا الكلام اللفظي ١٢.

205_ قوله (قريب من العطف التفسيري): فإن مجرد التعدد بمعنى مجرد الاثنيت لا يحاصل ، الوحدة من حيث كون كلام الله تعالى إنما يقابل الوحدة الحقيقية بمعنى عدم الاثنية فلو حمل التعدد ههنا على المعنى الحقيقي كانت الوحدة أيضا محمولة عليه و ليست بحاصلة فى الكلام اللفظي فوجب حمل التعدد على الاثنية التفاوت فقرب من العطف التفسيري ١٢.

206_ قوله (عينه العوراء صحيحة): و جاءت امرأة عند المسيلمة ليضع يده على رأس [ولدها] للبركة ففعل كذا فملأ رأس الولد من القروح ١٢.

207_ قوله (فساده): الافساد كون النزاع لفظيا ١٢.

208_ قوله (فإن تجرد): أي: الجواب ١٢.

209_ قوله (فهو العامل): أي: الجواب ١٢.

210_ قوله (فقال الناس .... عند): متعلق بقوله " قال" فيما بعد فى " قال الناس متعجبا" ١٢.

211_ قوله (مستحيل منه): أقول : لان حيثية الولاية ماخوذة فى عنوان المسئلة "و الولي من حيث هو" الى " يستحيل أن يكون " ١٢.

212_ قوله (والله ما طلعت الشمس): لفظة " والله " لم ارها فى الروايات ١٢.

213_ قوله (افضلية المذكور به): و إن لم يدل بمعناه الوضعي على نفي المساوى ١٢.

214_ قوله (أن يخص النبى ..): و الحق أن الانبياء معصومون شرعا و عرفا فلا حاجة الى التمحلات ١٢.

215_ قوله(يوم توفى بضم التاء): و بفتحها أيضاً على صيغة المعلوم و كلاهما لغة مشهورة و المعنى على المعلوم توفى فلان أي: استوفى أجله ١٢.

216_ قوله (ثلاثين سنة): أقول : هذا عين ما فى الشرح لقوله " بعدها قد تكون و قد لا تكون " نعم لو لم يذكر هذا لاحتمل أن مراده قصر الخلافة الكاملة على ثلاثين سنة مطلقا فلا توجد اصلا و حينئذ يكون هذا جوابا آخر ١٢.

217_ قوله (فلا إشكال): بعد الخلفاء العباسية أيضا و هو ظاهر واضح ١٢.

218_ قوله (بالعصمة و عدم القطع): اجنبها عنه على هامش الشرح ١٢.

219_ قوله (اهل البيعة غير معلوم): هذا كله على تقدير اخذنا العصمة بلغ عدم خلق الله الذنب و هو شامل للحفظ اما العصمة بالمعنى المصطلح فمعلوم أن لا تبعت إلا النبي أو ملك ١٢.

220_ قوله (و قد يجاب أيضاً): أي: عن الاستدلال المخالف بقوله تعالى « لَا يَنَالُ عَهۡدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ » [البقرة : 124] ١٢.

221_ قوله (وقد يجاب): هذا بحمد الله بعينه هو ما خطر ببالى ١٢.

223_ قوله (فيتامل): أقول : فإنه يرد عليه أن العبد بمعنى الامانة عرض لا بقاء له أيضاً و إنما يحذف فشيئا فيصدق الحدوث بالبقاء فافهم ١٢.

224_ قوله (عدم الفسق): و هو اهم من العصمة فانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم ١٢.

225_ قوله (المتعلقة ...): أقول فيه : أن المحبة معنى مصدري فتتغاير حصصها بتغاير المتعلقات ١٢.

226_ قوله (و أما فى الطويف المذكورة): قد صرحوا أن اللعن فيه يرجع الى الوصف دون موصوف الموصوف ١٢.

227_ قوله (يدل على المناط): لا أمر باطن يعلمه هو صلى الله تعالى عليه وسلم دون غيره ١٢.

228_ قوله (هذا الفن): دون الزوائد الفقهية ١٢.

229_ قوله (أن الحق آه اعترض عليه): أقول : حاصل الدليل انكم وافقتمونا على أن الحق فى ما نص عليه واحد ثم فكتم بتعدده فيما ثبت بالقياس و هذه مناقضة منكم فإن الثابت بالقياس أيضا ثابت النص لانه مظهر لا مثبت تحقيقا و انكاركم له انكار الحق أن الحكم إلا لله فاعترافكم بوحدة الحق فى الثابت بالنص اعتراف بوحدته فى محل النزاع من حيث لا تشعرون فاندفع الايرادان فافهم ١٢.

230_ قوله (و غيره لا تفضيل العامة): و بحث الولد الاعز محمد ن المعروف بحامد رضا _ رقاه الله تعالى اعلى مدارج الكمال _ حين قراءته هذا الكتاب لدىّ أن آدم حين أمرت الاملاك بالسجود له لم يكن نبيا لقوله تعالى «فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَ نَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ »[الحجر: 29/ص: 72] فالسجود كان بمجرد التخليق ، و النبوة إنما [وهبته]بعد ذلك بزمان لقوله تعالى «ثُمَّ اجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَ هَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ »[طه: 122] فدلت الآية على تفضيل عامة البشر اذ لا قابل بالفضل و هذا كما ترى بحمد الله بحث نفيس وجيه جزاه الله تعالى خيرا و رزقه المعارف الحقة و عز الدارين مع العافية آمين ١٢.



سعد پرنٹرز فیصل آباد